



المستجدات السياسية في الولايات المتحدة وأوروبا تنعكس على المملكة

تجتاح أسواق المال العالمية موجة من التذبذب الحاد في الوقت الذي تحول فيه انتباه المستثمرين إلى البيانات الاقتصادية التي ترجح احتمالات العودة إلى الركود وشرعوا في مراجعة توقعاتهم آخذين في الاعتبار إمكانية التراجع في نمو الاقتصاد العالمي. كما طرأت مستجدات في السياسات الاقتصادية من شأنها أن تنعكس على المملكة على المدى المتوسط، فربما يتسبب تعهد الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بالحفاظ على أسعار الفائدة منخفضة جداً لعامين إضافيين أو أكثر في خلق ضغوط تضخمية، وربما يؤدي الإقرار بالخلل في مؤسسات منطقة اليورو إلى دفع جهود دول مجلس التعاون لتبني عملة خليجية موحدة إلى الوراء.

ما أن شهدت أسواق المال العالمية بعض التعافي من التراجعات الحادة في أوائل أغسطس حتى عادت الأوضاع وتآزمت في الأيام الأخيرة، فقد تدهورت أسواق الأسهم وأسعار النفط متسببة في موجة نزوح كبيرة تجاه أصول الملاذات الآمنة وذلك بسبب دورة جديدة من البيانات الاقتصادية الضعيفة الصادرة من أرجاء العالم كان أكثرها إثارة للقلق الهبوط الكبير في حجم الانتاج الصناعي في أجزاء من الاقتصاد الأمريكي في وقت تتزايد فيه المخاوف بشأن سلامة أوضاع البنوك في منطقة اليورو. وبالإضافة للذهب فقد تسبب الفرانك السويسري والين الياباني والطلب القوي على ادوات الخزانة الأمريكية في دفع الربع على سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 اعوام إلى ما دون مستوى 2 بالمائة لأول مرة منذ عام 1950 وذلك على الرغم من الخفض الأخير في تصنيف تلك الأدوات.

وتتمشى البيانات الاقتصادية الأخيرة مع مريبتنا بإمكانية نفاذي العودة إلى الركود لكن سيشهد الاقتصاد العالمي فترة من النمو المتباطيء، إلا أن الانفاق الحكومي المرتفع سيدفع الاقتصاد السعودي نحو الانتعاش رغم ذلك. ولا نتوقع ان تتراجع أسعار النفط الى الحد الذي يهدد الانفاق الحكومي، ونقدر أن مستوى 84 دولار للبرميل (من خامات الصادر السعودية) كاف لأن تحقق الميزانية فائضا هذا العام بينما يكفي مستوى 79 دولار للبرميل لتحقيق ذلك العام القادم، لكن حتى اذا انخفضت الأسعار دون هذا المستوى فيمكن تمويل الانفاق بالسحب من الاحتياطيات المالية للدولة.

وسوف يؤدي التذبذب في اسواق الأسهم العالمية إلى زعزعة ثقة المستثمر والشركات في السعودية، فقد اقتفى مؤشر تاسي حركة الأسواق العالمية متراجعا بحوالي 7,4 بالمائة حتى الآن هذا الشهر بحيث اضحى مقيماً عند مستويات مغرية، إلا أن احتمال المزيد من التذبذب في الأسواق العالمية لا يزال وارداً، لذا سوف تتواصل عملية رصد البيانات الاقتصادية الجديدة بينما يساور المستثمر الشك حيال قدرة الساسة على التصدي للمشاكل الاقتصادية التي تواجههم.

وتتحصن المشاكل في منطقة اليورو في درجة المساندة التي ترغب الدول الاقوى اقتصادياً في توفيرها إلى الدول الاضعف. وكانت سلسلة من الإجراءات ترمي إلى تثبيت الفجوة خلال الأعوام الماضية قد ساهمت في كسب الوقت إلا انها لم تتمكن من حسم المشاكل في اليونان أو الحد من انتشارها. اما في الولايات المتحدة فقد تسببت المناورات السياسية في تزايد الضغوط على الاحتياطي الفيدرالي كي يتخذ اجراءاً لدعم الاقتصاد مما حدا به الاعلان عن نيته على الابقاء على أسعار الفائدة دون تغيير لعامين اضافيين وذلك في آخر اجتماع له.

العائد على سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:
بول غامبل
رئيس الدراسات والأبحاث
pgamble@jadwa.com

قاسم عبدالكريم
الرئيس المشارك
دراسات وأبحاث الأسهم
jadwaresearch@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف +966 1 279-1111
الفاكس +966 1 279-1571
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com



هذه الخطوة لها تداعيات هامة بالنسبة للسعودية بسبب الربط بين الريال والدولار حيث يستدعي الربط تحريك العملتين سوياً في البلدين، وفي ظل غياب القيود على حركة رأس المال من المملكة واليهما فإن أي فروقات كبيرة في أسعار الفائدة بين الريال والدولار ربما تؤدي إلى نزوح أموال كبيرة إلى المملكة إذا ارتفع سعر الفائدة فيها بصورة كبيرة مقارنة بالولايات المتحدة والعكس صحيح.

ظل سعر الفائدة الأساسي في الولايات المتحدة ثابتاً عند مستوى 0,25 بالمائة منذ ديسمبر 2008 وتلمح تصريحات الاحتياطي الفيدرالي الأخيرة انه ربما يستمر عند هذا الحد المتدني جداً لما يقارب الخمس سنوات. وكانت هذه الاسعار ملائمة للسعودية في اغلب تلك الفترة خصوصاً في ظل انحسار الضغوط التضخمية والنمو الضعيف في القروض المصرفية. إلا أن مبررات إبقاء اسعار الفائدة في المملكة متدنية لعامين آخرين ليست مقنعة.

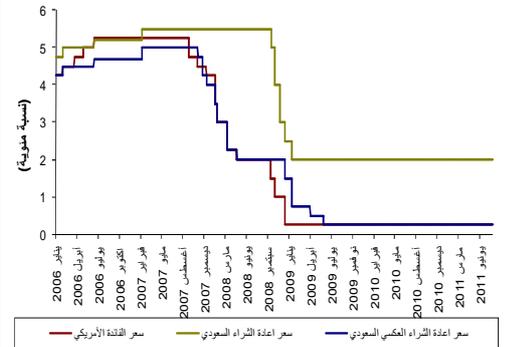
ونتوقع ان يأخذ التضخم في التراجع بنهاية العام وأن تغير عوامل التضخم مسارها من الخارج (اسعار المواد الغذائية والسلع الأخرى المرتفعة بصورة اساسية) إلى الداخل عندما تتسارع وتيرة الانفاق الحكومي والإقراض المصرفي. تعتبر اسعار الفائدة المرتفعة أكثر فاعلية في كبح التضخم الذي تتسبب فيه العوامل المحلية، وهناك سياسات أخرى تستطيع المملكة اللجوء إليها مثل تحديد الأسعار أو تعديل الاحتياطات القانونية للبنوك أو بيع وشراء أدوات الدين من أجل التحكم في السيولة، لكن فاعليتها ليست على نفس درجة أسعار الفائدة.

وربما تسوء الضغوط التضخمية بسبب الدولار الضعيف، ولم يشهد الدولار تغيراً يذكر هذا الشهر وذلك حسب الوزن التجاري حيث احتفظت الأصول المقومة بالدولار بمزية الملاذ الأمن رغم التحركات الكبيرة مقابل بعض العملات. لكن نتوقع هبوط الدولار بمجرد تعزز الثقة في سلامة الاقتصاد العالمي. ومن شأن اتخاذ الاحتياطي الفيدرالي قراراً بتطبيق جولة جديدة من التيسير الكمي (من خلال شراء السندات الحكومية طويلة الأجل) أن يساهم أيضاً في إضعاف الدولار. ومن شأن الدولار الضعيف وسعر الفائدة المتدني بالتضافر مع الضغوط التضخمية والنمو الاقتصادي القوي في المملكة أن تؤدي مجتمعة لتزايد الضغوط على سياسة الربط بين الريال والدولار.

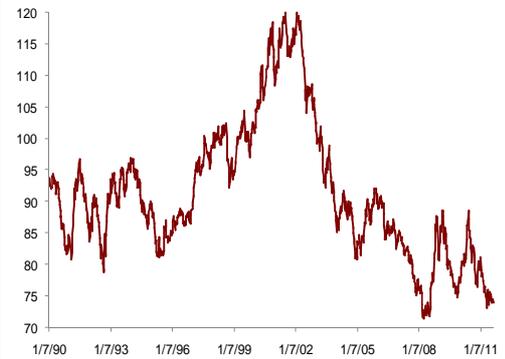
ونرجح ان تنعكس التطورات في منطقة اليورو على مسيرة العملة الخليجية الموحدة حيث تتبنى دول المجلس نفس النموذج الأوربي. وبينما تتزايد أعداد دول منطقة اليورو التي تطلب الدعم في سداد ديونها تتباطأ اقتصاديات كافة دول المنطقة. وفي الوقت الذي تتبنى فيه دول المنطقة إجراءات تقشفية تتساءل جماهير الناخبين عن الاسباب التي تدعوهم إلى القبول بتضحيات من أجل مساعدة دول أخرى. وتظهر التطورات الأخيرة مدى الحاجة إلى التوسع في تحمل الأعباء المالية، وينص أحد البدائل على إصدار سندات تغطيها كافة الدول الاعضاء لكن فرنسا والمانيا اعترضتا على الفكرة. رغم ذلك، من المرجح أن يتم الاتفاق على التعاون حول السياسات المالية في نهاية المطاف وأن يتم دمج تحويلات الميزانية في نظام إيرادات رسمي مركزي.

إن إجراء من هذا القبيل يعتبر ضرورياً كي تؤدي اي عملة إقليمية موحدة دورها بفاعلية لكن لا نعتقد ان دول مجلس التعاون ستتحمس للفكرة أكثر من الدول الاعضاء في منطقة اليورو. وكانت دول مجلس التعاون قد عانت الأمرين قبل الاتفاق على معادلة يتم من خلالها توزيع الإيرادات الجمركية عندما طبقت الاتفاقية الجمركية الموحدة عام 2003 وتجادلت بشأن الدولة التي ستستضيف البنك المركزي الاقليمي مما لا يبشر بأن التعاون في المسائل المالية الأكبر سيكون افضل حالاً.

أسعار الفائدة



مؤشر الدولار حسب الوزن التجاري





تطورات سوق الأسهم

نتائج قوية للشركات خلال الربع الثاني

سجلت الشركات المدرجة بصفة عامة أرباحاً قوية في الربع الثاني بسبب المستوى المرتفع للإنفاق الاستهلاكي وتعزز ثقة المستثمر نتيجة حزم الإنفاق الإضافية التي تم الإعلان عنها في نهاية الربع الأول فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط. ورغم أن أرباح معظم الشركات الكبيرة، خاصة البنوك وشركات البتروكيماويات، جاءت أفضل من التوقعات، إلا أن أسعار الأسهم تراجعت، ويعزى ذلك إلى تدهور أداء الأسواق العالمية والمبيعات من أجل إعادة الاستثمار في عملية طرح الأولي الأخيرة والنمط الموسمي المتمثل في انخفاض أسعار قبل وأثناء رمضان.

بلغ إجمالي أرباح الشركات المدرجة نحو 25,8 مليار ريال في الربع الثاني. تعتبر هذه الأرباح هي الأعلى منذ الربع الثاني لعام 2008 الذي سبق مباشرة تفاقم الأزمة المالية العالمية، وإن كان عدد الشركات المدرجة قد ارتفع بنحو 18 شركة مقارنة بعددها قبل ثلاثة أعوام. ارتفعت الأرباح على أساس المقارنة السنوية بنسبة 28,6 بالمائة مسجلة نمواً أسرع من النمو في الربع الأول، أما على أساس فصلي فقد ارتفعت الأرباح بمعدل 18,6 بالمائة لتسجل أعلى نمو لها منذ الربع الأول لعام 2010.

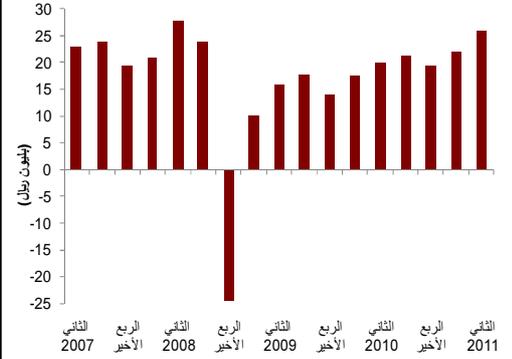
مقارنة بالربع الثاني للعام الماضي، جاء نمو الأرباح أسرع في قطاع البتروكيماويات الذي ساهم بنحو 41 بالمائة من الأرباح الإجمالية. ويعود هذا النمو السريع إلى عاملين رئيسيين هما: أولاً، زيادة حجم الإنتاج التي نجمت عن زيادة الطلب العالمي وبدء تشغيل المصانع التي تم افتتاحها مؤخراً، ثم ارتفاع أسعار منتجات البتروكيماويات في المقام الثاني. لكن تراجعت أرباح قطاع البتروكيماويات على أساس المقارنة الفصلية وذلك بسبب إغلاق مجمع بترورابغ لمدة شهرين خلال الربع الثاني من أجل لأعمال الصيانة.

ارتفعت أرباح جميع البنوك باستثناء واحد فقط على أساس المقارنة السنوية والفصلية على حد سواء؛ وسجلت بعض البنوك الأصغر أرباحاً ضخمة جداً. يعزى النمو في أرباح هذا القطاع لزيادة الإقراض والودائع نتيجة تعزز ثقة البنوك والمقرضين بشأن الملامح المستقبلية للوضع الاقتصادي. وهناك سبب آخر هو استمرار تناقص حجم مخصصات القروض غير العاملة؛ تراجعت مخصصاتها إلى 821 مليون ريال في الربع الثاني وهو أدنى مستوى لها منذ الربع الثاني لعام 2009، أي أقل من نصف إجمالي مخصصات الربع المماثل من عام 2010.

بالنسبة للقطاعات الرئيسية الأخرى، سجل قطاع الاتصالات أعلى نمو في الأرباح واستمر التراجع في خسائر الشركتين الجديتين كما تعززت الأرباح لدى الشركتين الكبيرتين بفضل استمرار التوسع في خدمات نقل البيانات والبروداند وكذلك زيادة الأرباح من العمليات الخارجية. تأثرت الأرباح الفصلية التي ارتفعت بنسبة 50 بالمائة بشدة بتكلفة مكافأة الشهرين التي منحتها شركات الاتصالات لموظفيها خلال الربع الأول (حذت بعض الشركات المدرجة حذو الدولة بدفع راتب شهرين خلال الربع الأول ودفعها البعض خلال الربع الثاني بينما امتنع البعض). وقد سجل قطاع النقل أكبر نسبة ارتفاع في الأرباح ربع السنوية نتيجة الخسائر الكبيرة التي كان قد تحملها خلال الربع الأول.

حقق قطاع التجزئة ارتفاعاً ملحوظاً في أرباحه مدعوماً بزيادة الإنفاق الاستهلاكي بفضل مكافأة موظفي القطاع العام، بينما استفاد قطاع التطوير العقاري من زيادة المبيعات فقد سجلت شركة إعمار المدينة الاقتصادية التي تتولى تطوير مدينة الملك عبد الله الاقتصادية أول ربح ربع سنوي لها. وسجلت أرباح قطاع الأسمت أسرع معدل نمو سنوي لها على مدى ثلاثة أعوام بسبب ازدياد حجم المبيعات مدفوعة بتزايد أنشطة التشييد والبناء. هناك أربعة قطاعات سجلت أرباحاً أقل مقارنة بأرباحها في الفصل الثاني من عام 2010، أما قطاع التأمين فكان الوحيد الذي سجل أيضاً تراجعاً في الأرباح على أساس المقارنة الفصلية، وتأثر أداء أكبر شركة في القطاع من ارتفاع المطالبات ومن مخصصات الديون المشكوك فيها فضلاً عن انخفاض الدخل الاستثماري. رغم ذلك، سجل عدد قياسي من الشركات في قطاع التأمين المكون من 31 شركة أرباحاً خلال الربع الثاني.

الدخل الصافي للشركات المدرجة



نتائج الشركات حسب القطاعات

نسبة التغير	الربع الثاني		القطاع
	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2010	
9.1	15.1	المصارف	
-3.6	48.9	البتروكيماويات	
10.2	20.4	الأسمت	
0.9	32.3	التجزئة	
279.3	25.8	الطاقة	
36.8	13.2	الزراعة والغذاء	
49.9	32.4	الاتصالات	
-53.0	-77.7	التأمين	
80.1	22.4	الاستثمار المتعدد	
20.7	12.9	الاستثمار الصناعي	
15.2	-16.9	البناء والتشييد	
17.3	29.5	التطوير العقاري	
305.9	-13.7	النقل	
62.1	-26.3	النشر والاعلام	
-0.4	38.1	الفنادق والسياحة	
18.6	28.6	تاسي	



موجز سوق الأسهم

تعقب تاسي الأسواق العالمية في هبوطها وخسر 7,4 بالمائة من قيمته حتى الآن في أغسطس و10,6 بالمائة منذ بداية العام، ما دفع مكرر الربحية أو السعر للعائد لمجمل السوق إلى 12 مرة أي أقل مستوى له منذ الربع الأول من عام 2009 عندما كسر تاسي مستوى 5000 نقطة نزولاً. جاءت أكبر التراجعات حتى الآن في قطاعي الاستثمار المتعدد والبتروكيماويات باعتبارهما الأكثر انكشافاً أمام التقلبات في الاقتصاد العالمي. ورغم ان التراجع الأخير يأتي متوافقاً مع النمط التاريخي لشهر رمضان (تميل اسعار الأسهم للانخفاض في الاسبوع الثالث الأولى قبل ان ترتد في الاسبوع الأخير)، إلا ان ذلك يعتبر مصادفة هذه المرة حيث يخضع السوق لسلطة العوامل الخارجية بصورة كاملة.

رغم الانفاق الاضافي الهائل الذي تم الاعلان عنه هذا العام ورغم نتائج الشركات الجيدة إلا أن أداء مؤشر تاسي ليس بأفضل حالاً من بقية أسواق المنطقة أو من الأسواق العالمية الرئيسية حتى الآن هذا العام. وقد جاء التراجع في أسواق ابو ظبي وقطر أقل من السوق السعودي بينما جاء أداء سوق دبي مشابهاً. كذلك جاء الأداء مشابهاً للأسواق الأمريكية الكبيرة رغم الوضع الاقتصادي الأفضل في المملكة، لكنه كان أفضل من أداء الأسواق الناشئة بصورة عامة. وحتى الآن ولعدد من السنوات لم يعكس أداء تاسي الأوضاع الاقتصادية القوية للمملكة في عدد من السنوات ويعزى السبب في ذلك للحذر الشديد من قبل المستثمرين الذين يغلب عليهم الطابع الفردي.

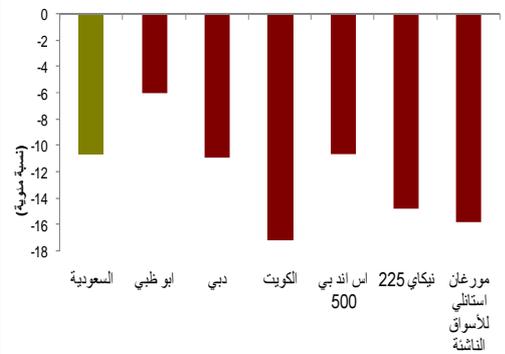
عزز المستثمرين الأجانب من مشتريات الأسهم السعودية في يوليو، فقد بلغ صافي مشترياتهم من خلال اتفاقيات مبادلة حوالي 103 مليون ريال وذلك في اعقاب موجة بيع خلال شهر يونيو السابق كانت قد بلغت 251 مليون ريال. اما من حيث القيمة المطلقة فقد بلغت الأسهم المشتراة أعلى مستوياتها في ثلاثة أشهر بإجمالي قدره 1,02 تريليون ريال، وقد تم ذلك رغم التراجع في الأسواق العالمية في نهاية الشهر؛ بلجاً للمستثمرين الأجانب إلى خفض حيازاتهم من الأسهم السعودية عندما تضطرب الأسواق العالمية في سياق خفضهم للمخاطر بصورة عامة. وبينما لا تعاني المملكة من مشاكل ديون على شاكلة كثير من الاقتصاديات الكبرى إلا انها ليست محصنة ضد تقلبات الأسواق العالمية، لذا تعتبر الزيادة في مشتريات الأجانب خلال شهر يوليو بمثابة صوت ثقة على سلامة الأوضاع في المملكة.

لكن انخفضت قيمة مشتريات المستثمرين السعوديين الأفراد بصورة حادة خلال الأشهر القليلة الماضية، وفيما يبدو فقد تم توجيه جزء من مكافأة موظفي الخدمة المدنية إلى سوق الأسهم خصوصاً في أبريل ومايو لكن أثرها تلاشى بصورة عاجلة مثلما حدث في حالة الانفاق الاستهلاكي، وقد بلغت قيمة مشتريات ومبيعات المستثمرين الأفراد في يوليو نصف تلك التي كانت قد سجلتها في مايو. أيضاً كان للعوامل الموسمية أثرها في التراجع حيث تزامن يوليو مع أوج العطلة الصيفية هذا العام لذا يعتبر مشجعاً ارتفاع قيمة العمليات بواقع 20,5 بالمائة مقارنة مع يوليو 2010 بل و أعلى من المتوسط الشهري لمجمل العام. حازت العمليات التي اجراها الأفراد السعوديين على 86,2 بالمائة من إجمالي قيمة التداول في يوليو أي دون أعلى مستوى لها بلغ 90,9 بالمائة كانت قد سجلته في مايو.

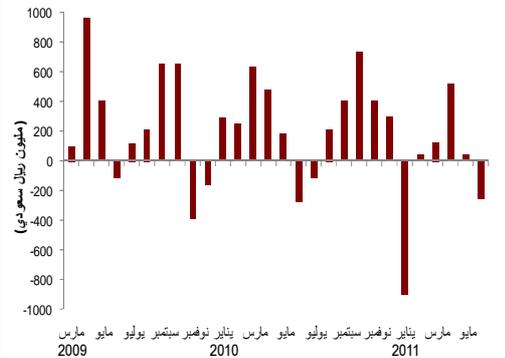
مؤشر تداول شامل



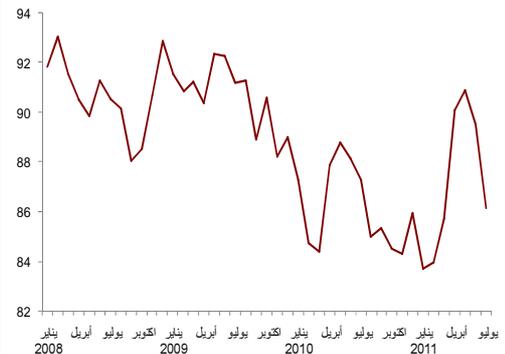
مقارنة أداء السوق السعودي (منذ ديسمبر 2010)



صافي المشتريات من خلال اتفاقيات مبادلة



حصة المستثمر السعودي من إجمالي التداول





موجز اسواق النفط

المعطيات الأساسية تدعم استقرار اسعار النفط

تماسكت أسعار النفط بعد الهبوط المفاجيء في اوائل أغسطس لكنها ظلت مضطربة تمشياً مع أوضاع الأسواق المالية العالمية. ورغم تخفيض عدد من كبار المحللين لتوقعاتهم بشأن نمو الاقتصاد العالمي وبالتالي الطلب على النفط لا تزال الصورة جيدة ومن شأنها دعم مستوى الأسعار خلال الأعوام القليلة القادمة.

تفاقم الاضطرابات في منطقة اليورو وتخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة وتتابع البيانات الاقتصادية السيئة دفع اسعار النفط للأسفل وكذلك معظم اسواق الأسهم وذلك في اواخر يوليو واول أغسطس. وقد تراجع خام برنت 13 بالمائة هابطاً دون مستوى 100 دولار للبرميل لأول مرة منذ فبراير، كما تراجع خام غرب تكساس بحوالي 20 بالمائة إلى أدنى مستوى له هذا العام. وتراجعت اسواق الأسهم إلى المستويات المتدنية التي شهدتها مؤخراً عقب فترة انتعاش وجيزة، لكن لا تزال اسعار النفط اعلى من مستوياتها في أوائل أغسطس.

رغم ذلك تشير الحاجة إلى التعاطي مع مسألة الديون المرتفعة في الولايات المتحدة ومعظم أوروبا إلى المشاكل الاقتصادية القادمة لذا فقد تم خفض التوقعات حيال الطلب العالمي على النفط. وقد شهد الشهر الماضي تعديل كل من وكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبك ووكالة معلومات الطاقة الأمريكية من تقديراتها بالطلب على النفط لعام 2011 بخفضها، لكن ذلك جاء طفيفاً في نطاق 60,000 إلى 150,000 برميل في اليوم.

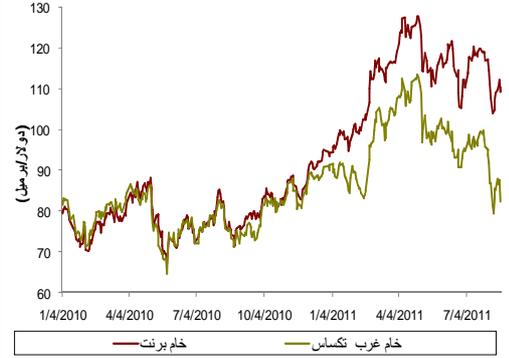
لكن لم ينعكس أثر ذلك على تقديرات عام 2012 إلا في حدود ضيقة، حيث تقدر الوكالات الثلاث أن يبلغ متوسط النمو في الطلب على النفط 1,5 مليون برميل في اليوم، وهو مستوى قوي في ضوء المخاوف المتعلقة بالاقتصاد العالمي بل يفوق متوسط الطلب اليومي بين عامي 2000 – 2010 البالغ 1,1 مليون برميل في اليوم. لكن وكالة الطاقة الدولية توقعت أن الطلب إذا انخفض إلى 3 بالمائة من مستواه الحالي البالغ 4 بالمائة فإن الطلب العالمي سيأتي أقل بحوالي 600,000 برميل في اليوم.

من المبكر معرفة ما اذا تم إجراء اي خفض في إنتاج النفط هذا الشهر من أجل موازنة الطلب المنخفض، لكن تشير تقديرات مستقلة على أن إنتاج أوبك من النفط في يوليو شارب على بلوغ أعلى مستوى له منذ 3 أعوام. وقد اشارت البيانات الرسمية من مبادرة بيانات الطاقة المشتركة إلى أن إنتاج المملكة بلغ 9,8 مليون برميل في اليوم في يونيو والذي ربما يمثل أعلى مستوى إنتاج للمملكة تاريخياً. كما تسارع الاستهلاك المحلي كما هو معتاد خلال أشهر الصيف بسبب تزايد الطلب على الكهرباء نتيجة الاستخدام المكثف لأجهزة تبريد الهواء، إلا أن استهلاك 2,4 مليون برميل في اليوم يترك كمية قدرها 7,4 مليون برميل في اليوم متاحة للتصدير هي الأعلى منذ أغسطس 2008.

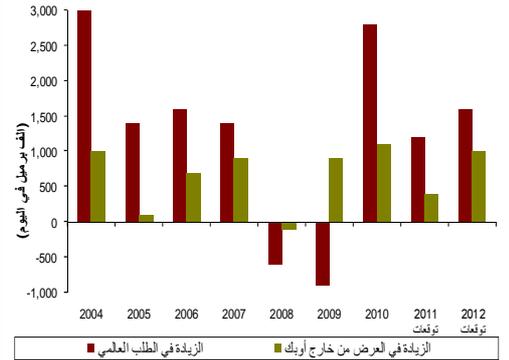
لا نتوقع عودة سريعة لإنتاج النفط الليبي بسبب الاضرار التي تعرضت لها المنشآت النفطية خلال فترة القتال، لكن يبدو ان بالإمكان عودة بعض الطاقة للإنتاج خلال فترة زمنية وجيزة، أما العودة إلى مستويات ما قبل الصراع فسوف تتطلب اعواما عديدة. ونتوقع أن تلجأ المملكة لخفض إنتاجها مع ارتفاع إنتاج النفط الليبي.

جاءت تقديراتنا لأسعار النفط دون إجماع المحللين لفترة من الوقت بسبب القلق تجاه النظرة المستقبلية للاقتصاد لذا احتفظنا بتقديراتنا لأسعار برنت وغرب تكساس كما هي، لكن اجرينا تعديلات على العلاقة بين صادرات الخام السعودي وبين أسعار تلك الخامات. وبما أن تقديراتنا بشأن الميزانية والحساب الجاري تعتمد على صادرات النفط فقد ارتفعت ارقام كلاً من هذين المؤشرين. وفي ضوء التوقعات بأن يتخطى النمو في الطلب على النفط النمو في المعروض منه بحلول 2012 فلا نتوقع ان تنخفض أسعار النفط بصورة حادة العام القادم رغم أنها قد تأتي أقل.

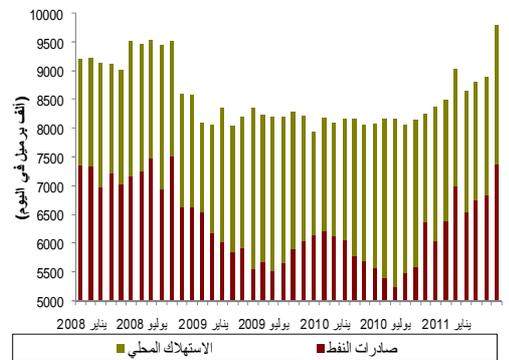
أسعار النفط



الطلب العالمي على النفط والإمدادات خارج أوبك



إنتاج النفط السعودي





البيانات الأساسية

2012 توقعات	2011 توقعات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
الناتج الإجمالي الاسمي									
2003	1988	1630	1397	1786	1443	1336	1183	939	(بليون ريال سعودي)
534.2	530.2	434.7	372.7	476.3	384.7	356.2	315.3	250.3	(بليون دولار أمريكي)
0.7	22.0	16.6	-21.8	23.8	8.0	12.9	26.0	16.7	(معدل التغير السنوي)
الناتج الإجمالي الفعلي									
(معدل التغير السنوي)									
0.2-	8.9	2.1	-7.6	4.2	-3.6	-0.8	6.2	6.7	القطاع النفطي
5.0	4.2	3.7	2.7	4.6	5.5	6.1	5.8	5.3	القطاع الخاص غير النفطي
5.0	5.0	5.9	5.2	3.7	3.0	3.1	4.0	3.1	القطاع الحكومي
3.5	5.6	3.8	0.2	4.2	2.0	3.2	5.6	5.3	معدل التغير الكلي
المؤشرات النفطية (متوسط)									
89.0	93.0	79.5	62.0	99.7	72.3	66.1	56.6	41.5	خام غرب تكساس القياسي (دولار/ برميل)
93.8	99.3	77.7	60.5	93.4	68.1	60.5	49.5	34.7	سلة الخام السعودي (دولار/برميل)
8.7	8.8	8.2	8.1	9.2	8.7	9.2	9.5	9.0	الإنتاج (مليون برميل/يوم)
مؤشرات الميزانية العامة									
(بليون ريال سعودي)									
874	948	735	510	1101	643	674	564	392	إيرادات الدولة
777	821	627	596	520	466	393	346	285	منصرفات الدولة
97	127	109	-87	581	177	280	218	107	الفائض/العجز المالي
4.8	6.4	6.7	-6.2	32.5	12.2	21.0	18.4	11.4	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
160	160	167	225	237	267	366	475	614	الدين العام المحلي
8.0	8.0	10.2	16.1	13.3	18.5	27.4	40.2	65.4	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
المؤشرات النقدية (متوسط)									
4.5	5.5	5.3	5.1	9.9	4.1	2.3	0.7	0.3	التضخم (معدل التغير السنوي)
3.00	2.00	2.00	2.00	2.50	5.50	5.20	4.75	2.50	سعر الإقراض الأساسي لمؤسسة النقد
(نسبة مئوية سنوية)									
مؤشرات التجارة الخارجية									
(بليون دولار)									
238.9	278.4	214.9	163.1	281.0	205.3	188.2	161.6	110.4	عائد صادرات النفط
284.6	319.9	251.0	192.2	313.4	233.1	210.9	180.4	125.7	عائد الصادرات الإجمالي
121.2	108.3	96.7	86.4	100.6	81.5	63.0	53.8	41.1	الواردات
163.4	211.7	154.3	105.8	212.7	151.6	147.8	126.6	84.6	الميزان التجاري
83.3	130.2	66.8	22.8	132.3	93.3	98.9	90.0	51.9	ميزان الحساب الجاري
15.6	24.6	15.4	6.1	27.8	24.3	27.8	28.5	20.7	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
675.6	614.3	520.3	474.2	502.0	359.8	273.4	195.5	127.9	الإحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية
المؤشرات الاجتماعية والسكانية									
28.8	27.9	27.1	26.3	25.5	24.8	24.1	23.4	22.7	تعداد السكان (مليون نسمة)
10.5	11.0	10.2	10.5	9.8	11.0	12.0	11.5	11.0	معدل العطالة (ذكور، فوق سن 15، نسبة مئوية)
18548	18983	16017	14158	18651	15523	14806	13503	11039	متوسط دخل الفرد



إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للإستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويتز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخالق ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للإستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إدعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو إكمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى إستخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لإتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.